

مكتب المجلس يوافق على زيارة الأردن وجمهورية جيبوتي



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا اجتماع مكتب المجلس امس

عقد مكتب المجلس اجتماعه امس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحضور اعضاء المكتب. وقال امين سر المجلس العضو عادل الخرافي في تصريح صحافي ان مكتب المجلس اشاد بجهود ومساعي صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد

(قائد العمل الانساني) في اجتماع الرياض الذي ضم قادة دول مجلس التعاون الخليجي، متمنا الحنكة السياسية لسموه ودورها في تقريب وجهات النظر بين دول المنطقة، ما يعكس حرص الكويت على وحدة البيت الخليجي باعتبارها مركزا للعمل الانساني.

واوضح الخرافي ان المكتب اطلع على بعض الرسائل الواردة من بعض رؤساء البرلمانات الشقيقة والصديقة بشأن ترتيب الزيارات فيما بينها، مضيفاً ان المكتب وافق على ان يقوم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج بزيارة رسمية الى المملكة

الاردنية الهاشمية الشقيقة وجمهورية جيبوتي الصديقة لتبادل الآراء ذات الاهتمام المشترك. و اضاف الخرافي ان مكتب المجلس اطلع على بعض الامور الادارية المتعلقة بالامانة العامة واتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

الغانم يستقبل سفير الفاتيكان

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس سفير الفاتيكان لدى الكويت المطران بيتار رايتش. وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين الفاتيكان والكويت وتعزيز اواصر التعاون على جميع الاصعدة.

«الاحتياجات الخاصة» تدعو «التأمينات» وهيئة المعاقين لاجتماعها الاثنين المقبل



د.احمد بن مطيع وماضي الهاجري وجمال العمر اثناء اجتماع لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة

قال رئيس لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة البرلمانية النائب ماضي الهاجري ان اللجنة وافقت في اجتماعها امس على عدد من الاقتراحات برغبة كما وجهت الدعوة للهيئة العامة للمعاقين والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لاجتماعها الاثنين المقبل لمناقشة الاقتراحات بقوانين بشأن نهاية الخدمة ومعاشات التقاعد للمعاقين ومن يكفل رعايتهم. وردا على سؤال صحافي بشأن طلب لجنة الشؤون الخارجية ارجاع تقرير

الاتفاقية الامنية اليها قال الهاجري بصفته مقررًا للجنة الشؤون الخارجية البرلمانية ان اللجنة اتفقت في اجتماعها السابق على انتظار رد اللجنة التشريعية بهذا الشأن وذلك حتى تاخذ الاتفاقية شكلها الدستوري السليم بعيدا عن اي شبهات دستورية. و اضاف ان المنطقة وظروفها تحتاج إلى الموافقة على هذه الاتفاقية ولكن بالشكل الدستوري السليم بما لا يخالف مواد الدستور وقوانين الدولة.

لمتقاعدين ممن وصل إلى سن 65 عاما القاضي: «الموارد البشرية» تطالب بحضور «التأمينات» لمناقشة قانون مكافأة نهاية الخدمة



د.عودة الرويعي ود.خليل عبدالله وأحمد القاضي وخليل الصالح اثناء اجتماع لجنة تنمية الموارد البشرية

ناقشت لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية البرلمانية قانون مكافأة نهاية الخدمة. وقال مقرر اللجنة النائب احمد القاضي في تصريح صحافي ان اللجنة طلبت حضور المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لمناقشتها حول قانون مكافأة نهاية الخدمة للمتقاعدين ممن وصل الى سن 65 عاما وذوي الاحتياجات الخاصة ومستشاريها الى اللغظ الدائر بشأن نهاية الخدمة

الرويعي: دراسة البديل الاستراتيجي مازالت محل بحث ونحن بانتظار أن تقوم الحكومة بالانتهاء منها خلال الفترة المقبلة

لموظفي القطاع النفطي. وأكد ان قانون مكافأة نهاية الخدمة سيطبق في تاريخ 1 يناير من العام المقبل لمن استوفى شروط القانون، لكن هناك لغطا بين العمر ومدة الخدمة، موضعا ان هناك لغطا حول من اكمل 65 عاما ولم يكمل خدمته في العمل 30 عاما، مبينا ان هذا سيتم توضيحه في الاجتماع المقبل للجنة. ويسأله عن قانون البديل الاستراتيجي رد القاضي قائلا: ان الحكومة حتى الآن

لم تقدم البديل الاستراتيجي للجنة. من جهته قال عضو اللجنة النائب د.عودة الرويعي: اجتمعنا مع مسؤولي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وقد تمت مراجعة تصوراتهم خلال اسبوعين لسد أي نقص تشريعي أو معالجة اللائحة. في سياق آخر، أكد د.الرويعي أن دراسة البديل الاستراتيجي مازالت محل بحث ونحن بانتظار أن تقوم الحكومة بالانتهاء منها خلال الفترة المقبلة لتمت مناقشته في اللجنة.

من بين الفئات التي تواجه اشكالية هم فئة المعاقين ومن يرعاهم وكذلك القطاعات التي تتميز بخصوصية بشأن التقاعد، وتم الاتفاق على تقديم تصوراتهم خلال اسبوعين لسد أي نقص تشريعي أو معالجة اللائحة. في سياق آخر، أكد د.الرويعي أن دراسة البديل الاستراتيجي مازالت محل بحث ونحن بانتظار أن تقوم الحكومة بالانتهاء منها خلال الفترة المقبلة لتمت مناقشته في اللجنة.

«الداخلية والدفاع» تؤجل مناقشة التجنيد الإلزامي لاعتذار وزير الدفاع

ادواته الدستورية بتدرج مع وزيرة الشؤون عبر الأسئلة وقال: لن أقفز إلى استجوابها قبل استفاد كل الأدوات الدستورية.

بل ما اریده هو ان نسمع في المؤتمر الصحافي من اصحاب المشكلة مباشرة، ونطلع على معاناة هذه الفئة المستضعفة التي ظلمها المجتمع والزمن والظروف، فضلا عن ظلم وزير الشؤون لفتة «ليس لها ظهر».

اعلن رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عبدالله المعيوف عن تأجيل مناقشة بعض القضايا المتعلقة بوزارة الدفاع ومنها ما يتعلق بالتجنيد الإلزامي إلى الأسبوع المقبل، مشيرا إلى ان اعتذار نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح عن اجتماع اليوم (امس) لارتباطه باجتماع مجلس الوزراء حال دون عقد اجتماع اللجنة. من جانب آخر دعا النائب المعيوف الصحافيين إلى مؤتمر صحافي يعقده في الخامسة من مساء اليوم الثلاثاء بديوانه بكيهان بهدف تسليط الضوء على معاناة ابناء دور الرعاية الاجتماعية، وما تمارسه وزارة الشؤون همد الصبيح من اضطهاد عليهم حسب تعبيره. وأضاف ان لا يريد ان اكون خصما او ندا للوزيرة الصبيح،



عبدالله المعيوف

الحمدان يشيد بحملات تفتيش مقاهي العارضية



حمود الحمدان

استباقية لحماية أبنائنا الشباب من بعض الأماكن المشبوهة والتي توفر بيئة خصبة للإدمان وتفتيش المقاهي خاصة ان بعض هذه المقاهي استغل قربه من مواقع تعليم بوضع كباين مغلقة لا يعلم ما يدور بداخلها من قبل الطلبة.

أشاد النائب حمود الحمدان بحملات التفتيش التي قامت بها وزارة الداخلية على بعض مقاهي منطقة العارضية الصناعية يوم الخميس الماضي، مؤكدا أن مثل هذه الحملات من شأنها حماية أبنائنا المراهقين من الانزلاق إلى مهالك الإدمان والرنذلة. وقال الحمدان في تصريح صحافي يوم امس ان ما قامت به وزارة الداخلية يعد خطوة

الجلال يطالب وزير العدل بالرد على الأسئلة البرلمانية حول المخالفات المالية والإدارية

التي تقدم بها وسرعة الإجابة عنها، مضيفا أن الرد على هذه الأسئلة سيكشف للوزير الصانع وللجنة تقصي الحقائق متى ما عملت بحيادية واستقلالية حجم الفساد المستشري في وزارة الأوقاف وتحديدا عن بعض القياديين فيها.

الصانع بتولي حقيقتي العدل والأوقاف، لما لمسنا عنه أثناء ممارسته للعمل النبائي تحت قبة عبدالله السالم، من توجهات إصلاحية ورغبة جادة في محاربة الفساد وتحجيف متابعه في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وهو ما أكدته التصريحات التي أطلقها الوزير الصانع والتي شدد خلالها على مواسلة الخطوات التصحيحية التي بدأها وزير الأوقاف بالوكالة الشيخ محمد الخالد.

طالب النائب طلال الجلال وزير العدل والأوقاف الإسلامية يعقوب الصانع بالرد على الأسئلة البرلمانية التي تقدم بها لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية «وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية» بالوكالة آنذاك، الشيخ محمد الخالد. وأشار الجلال في تصريح صحافي إلى أنه تقدم بعدة أسئلة برلمانية حول وجود تجاوزات مالية وإدارية وتعد على المال العام للدولة وحالات تزوير من قبل بعض المسؤولين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ولم يصله الرد حتى اللحظة، مؤكدا عزمه على ممارسة دوره الرقابي إضافة إلى الدور التشريعي المناط به كنائب عن الأمة. وأضاف: استبشرنا خيرا عند تكليف المحامي يعقوب



طلال الجلال

«حقوق الإنسان».. التعليم الخاص يفتح مكتباً لمعالجة قضية تعليم البدون



صالح عاشور وحمود الحمدان ود.عبدالحاميد دشتي خلال اجتماع لجنة حقوق الإنسان

أعلن رئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية النائب د.عبدالحاميد دشتي أن عدد أطفال البدون الذين لم يلتحقوا بمدارس التعليم الخاص هذا العام 60 طفلا فقط 16 منهم تقدموا بمستندات، و44 لم تقدموا بأي مستندات، مؤكدا أن ممثل وزارة التربية الذي حضر اجتماع اللجنة أمس أكد أن التعليم الخاص سيمتدد ابتداء من اليوم الثلاثاء كل الحالات التي لم تقبل في المدارس ولديهم بلاغات ولادة مصدقة.

وقال دشتي في تصريح للصحافيين: ناقشت اللجنة مشكلة كتائب البدون بحضور ممثلين عن وزارة التربية والجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، موضعا أن كل بدون لديه بطاقة أمنية صالحة يسمح بتعليم أبنائه ومن لديه بلاغ ولادة ولا يحمل شهادة ميلاد عليه أن يأتي بما يجب أن لديه معاملة في دعاوى النسب وعليها أن تكون منصفين الفلتعليم مصرح ومعمول به وبالاتفاق بين التربية والجهاز المركزي. وذكر دشتي ان هناك 15 ألفا و105 طالب من البدون يدرسون بالمدارس الخاصة وتكلفة تعليمهم التي يدفعها

صندوق التعليم بلغت 4 ملايين و593 ألف دينار. وكشف دشتي عن مشكلة ربما تتفاقم خلال العام المقبل فهناك 4656 طالبا من البدون تقدم أولياء أمورهم بتعهدات باستكمال الاجراءات المتعلقة بمستنداتهم وعليهم استكمالها حتى لا تظهر مشكلة جديدة. وأفاد دشتي بأنه من اليوم سيفتح التعليم الخاص مكتبا لمعالجة الحالات المتعلقة من الطلبة ولدة اسبوع وسيتم استقبالهم من الساعة 5

إلى 7 مساء. وأكد دشتي أن الكويت دولة مؤسسات تحترم ما وقعت عليه من معاهدات دولية ولا أحد يزايد على الشواب ونحن سننتصدي لقضية البدون العالقة منذ سنوات. من جانبه قال النائب د.عودة الرويعي: ناقشت اللجنة قضية قبول أبناء فئة البدون في المدارس وعدم حرمانهم من حق التعليم مع المسؤولين في وزارة التربية، وتوصلنا إلى اتفاق لحل مشكلة 44 حالة

متعلق بالتلاميذ الذين لم يتم قبولهم من خلال تقديم طلب إلى «دعوى النسب» ومن ثم استكمال اجراءات قبولهم وفقا لتعهد وزارة التربية. وأوضح د.الرويعي أن أعداد الطلبة الذين تم استثنائهم قبل حدوث هذه المشكلة يبلغ 5100 طالب، ولهذا يجب أن تكون هناك آلية واضحة وحل جذري حتى لا تتكرر المشكلة في كل عام دراسي، وأن سببها الأساسي سوء التفاهم والتواصل بين مؤسسات الدولة.